الاختفاء القسري في ظل دولة الحق والقانون!

شهادة عن محاولات اخفاء الحقيقة والقمع اليومي المؤسس على تخويف وإخضاع المواطنين

رحلة في البحث عن اخ اختفى في سلسلة الاختفاءات... النظام ينكر وهيئة الانصاف تؤكد بقاءه على الحياة

عبد الله كرمون *

■ لم يشأ عبد الكريم الواسولي أن يصنع فقط مجرد كتاب كي يضيفه إلى تلك التي رصفت عبثا في سياق أو آخر، بمت بصلة أو بأخرى إلى قضية من قضايا النظام السياسي المخزني بالمغرب وتبعاته الكارثية سواء على المستويات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية أو الحقوقية، وإنما نمّ عن رغبة جامحة يسندها هم مطلبي عات ورغبة أخرى ملحة في إلقاء الضوء حول كثير من الإبهام الذي يلف المنعطف السياسي المغربي ويطال حتى السنوات الخمس الأخيرة منه خلافا لكل المزاعم.

ما الذي سعى الواسولي إذن الى أن يوصله إلى القارئ؟ وما هو مطلبه الأول ومطلب عائلته وكل الذين يقفون معهم في نفس الطابور، بما فيهم كل الطبقات المغربية المدحورة والتواقة إلى التحقق الفعلي للديمقراطية وللعدالة ؟

ألم يكن يسعى إلى وضع الأصبع على مكمن الخلل في بنية النظام وليس في غيره بعيدا عن الخطاب المطروح في الطريق ؟!

ماذا عن اليافطة التي رفعها النظام المغربي بخصوص نواياه في تسوية ملف ضحايا التعذيب والاعتقال والمحاكمات التعسفية والاختطاف والاختفاء القسري والمقابر الجماعية وغيرها من أصناف الخرق الفظيع لحقوق الإنسان بالمغرب ؟

الكتاب الذي أصدره الواسولي بالفرنسية في آذار (مارس) 2006 يجمع بين منطق الشهادة وقوة النقد اللاذع. شهادته عن أخيه عمر الواسولي الذي اختفى منذ 1984 وشجبه الرصين لكل محاولات النظام المغربي خنق أنفاس الحقيقة، بطرق أو بأخرى، كان آخرها رميه، ديماغوجيا، في الساحة السياسية لهيئة الإنصاف والمصالحة التي ليس همّها سوى ذر الرماد في العيون كما يقال، وتوريطه من خلالها لعناصر كثيرة كانت من ضحايا الأمس ورغبته في تلميع صورته لدى الآخر في المغرب أو في الخارج حسب الكاتب.

لم يفته أن يركز في بدء كتابه على كون أهم أشكال القمع التي تعرض لها المغاربة وما يزالون يتعرضون لها ليست ذلك القمع الدموي المباشر وحده وإنما هي كما يقول: «الشكل القمعي الأكثر مكرا (و) الذي يتعرض له كل الشعب المغربي. هو قمع يومي مؤسس على تخويف وإخضاع المواطنين لتعسف أي مالك للسلطة يتصرف باسم الدولة». شدة هذا النوع من القمع، حسب الواسولي، تكمن في كونها أنتجت نوعا من «مخزنة العقول» إذ أصبحت العلاقة بين المواطن والمخزن محكومة بحدة شيزوفرينية حتى في أبسط تحركاته اليومية.

ينطلق إذن من كون خلق النظام لهيئة الإنصاف والمصالحة جاء من رغبته في امتصاص شراسة المطالبة بالحقيقة وبإدانة الجلادين من لدن ضحايا المغرب الأسود ومن طرف عائلات الذين ما يزالون مجهولي المصير، ليعد بعد ذلك كل الحيثيات اللازمة للإقلاع عن إزعاج «الباب العالي» بأشياء ماضية! ويسعى بذلك إلى طي تلك الصفحة دون أن يقدم أي شيء إلى الضحايا وإلى ذكراهم.

أمر أساسي أشاد به الكاتب يتعلق بكون المخزن قد تورط أساسا بخلقه لتلك الهيئة بعملية اعترافه الضمني بإتيانه لكل تلك الضخامة الهائلة من الخروقات البشعة في حق أناس لم يكن ذنبهم سوى أنهم طالبوا بالعدالة وبتحرر الإنسان وناضلوا من أجل قيم سامية في إطارات ابتكرتها الإنسانية لما وجدت نفسها في جماعات غير متكافئة في شروط عيشها.

لقد اعترف النظام المغربي بكونه مارس القمع الدموي الأسود أزيد من أربعة عقود. أجد أنها إذن الخطوة الأولى. لكن ما تكون العتبة التالية؟. أيمكن حقا أن نتوقع إن كنا منطقيين شيئا آخر من الجلاد الذي ما يزال هاهنا يزهو مثل طاووس؟ أليس من البله أن نكون مغفلين ونجهل أن لفظة «المصالحة» ليست في خلد المغربي سوى «الله إسامح» (سامح الله) أو أشد من ذلك «بدلُ ساعة ب أُخْرى» (ما يعني دعوة إلى التغاضي عن أمر ما). نخطئ لو نأمل أشياء أخرى.

نصادف في الكتاب نفس الاستنتاج وإن لم يكن استنتاجا بل كان مسلمة وإنما شاء الكاتب أن يرى أبعد من أنفه وذهب إلى تعرية كل تلك النوايا المخزنية السيئة وشرع أولا في تنوير القارئ عن كل ملابسات التاريخ القمعي الحديث للمغرب.

كان هم المخزن إذن الكف عن الحديث عن تلك الملفات الحرجة إذ أنه يلوّح بكونه قد قطع مع كل تلك الممارسات في اتجاه مغرب جديد، ديمقراطي وحر وخال من كل أشكال المس بكرامة الإنسان مثل ما جرى بوضوح في السابق. أصحيح إذن ذلك كي نثق فيه؟ إذن أين رفات الذين غُيبوا في دهاليز الرعب والمس الفظيع بحق الحياة المقدس في السجون المظلمة؟ أين الذين غيبوا وما يزالون أحياء بشهادة النظام نفسه أمثال عمر الواسولي؟ ألم تعد مخافر التعذيب السرية بالمغرب؟! أين أية مقاربة جدية وغير مكتنفة بالسرية والغموض للمقابر الجماعية؟ أين حتى مجرد حبة خردل من احترام لرفات الذين قبروا في حفر جماعية لدن مظاهرات التمرد الشعبي مثال المقبرة الجماعية المتواجدة قرب مركز الوقاية المدنية بالدار البيضاء والتي قلبها النظام من أجل محو أثرها وليس من أجل إظهار الحقيقة للمعنيين بها داخل المغرب وخارجه وللتاريخ الذي لن ينسى شيئا في آخر المطاف ؟

لم يفت المخزن المغربي (النظام) أن يخترق كل الهيئات التي شاءت أن تبحث عن تسوية لهذا الملف مثل منتدى الحقيقة والعدالة، إذ سعى دوما إلى فرض خطه التمويهي زاعما أنه عازم على تصفية كل النقاط العالقة بذلك الشأن، ورأى أن الأمر ليس سوى مسألة تعداد وإحصاء بسيط وشروع عائلات وشخوص الضحايا أنفسهم في تقديم طلبات تعويضهم من طرف المخزن الذي آذاهم في السابق. يرى الكاتب أن المخزن تفوق مرة أخرى في امتصاص شعلة الرفض والغضب سواء لدى العائلات ولدى المناضلين أنفسهم بأن لفّهم في دسيسة مفادها أن عليهم أن يتقدموا بطلبات تعويض وكفى، وأجد أن كثيرين منهم قد قبلوا التعويضات، حسب علمي، وأفرغ بذلك تلك «الحركة» من محتواها العميق الذي يصل طولا إلى المطالبة بوضع طبيعة النظام المغربي الشرس، ذاته، موضع تساؤل!

كما أن الإطارات الحقوقية هي أيضا ذرت الرياح مجهوداتها وعمت بالتالي خيبة الأمل، إذ النظام لم يسمح وليس يسمح قط أن ينعت الجلادون حتى يقبل أن يُدانوا !

لم تكف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان كما يذكر الواسولي عن إصدار بيانات احتجاج على شراسة النظام المغربي وقمعه العنيف والدموي لكل الأشكال السلمية للاحتجاج وللمطالبة المشروعة بحق أو بآخر، إذ يُقمع أعضاؤها وكذا المتعاطفون مع نضالاتها. وليس ذلك جديدا إذ تم النص عليه حتى في قانون الدولة، وأرى من حسنات الكتاب أنه يذكّر كل مرة بالقوانين البالية التي تحتفظ بها الدولة المغربية وهي تزعم خلاف ذلك كونها قد دخلت زمن البناء الديمقراطي، لكن ليس أبعد من : «قولوا العام زين» (بمعنى هللوا للنظام) ليس إلا وكفى !

نورد مثال ظهير 29 حزيران (يونيو) 1935 الذي تم تعديله بظهير 26 أيلول (سبتمبر) 1969 مفاده أن كل ما من شأنه أن يبدي اعتراضا مباشرا أو غير مباشر على تطبيق القانون، بما في ذلك من ظهائر أو أوامر السلطة العمومية يعتبر مدانا، وكذا كل من حرض على الفوضى أو المظاهرات أو من أسهم فيها وكل من أنجز فعلا يعد إلى زعزعة الأمن والآمان.

فالنظام الجديد ظل وفيا للخط القديم وظل التسلط الشخصي لرجال الدولة ما يشكل حجر الزاوية في إدارة شؤون البلد.

يعود الواسولي مرارا إلى مسألة غياب الديمقراطية والشفافية حتى من داخل المنتدى المغربي للحقيقة والعدالة الذي سعت أطراف مسؤولة فيه إلى إجراء اتصالات وصفقات مع القصر في تغييب العناصر الأخرى في المنتدى عن مجريات تلك المحادثات وجدواها ومشروعية إتيانها. في هذه الصفحة ذاتها والتي تليها نجد كيف أن النظام قد تمكن من زرع فكرته عن كونه يحمل رغبة صادقة في تبيان الحقيقة ونشر العدالة وتكمن قوة مكره تاليا في كونه استطاع أن يجعل مناضلين من داخل المنتدى من يحلفون عاليا بأن المخزن على حق وأنه في طريق إعادة النظر في سلوكاته !

يجد الكاتب أن عدم التجانس السياسي لأفراد المنتدى يشكل، نوعا، عائقا في اختلاف رؤاهم وقراءاتهم السياسية للوضع بالمغرب تبعا لمصالح البعض ولراديكالية الآخرين ما يسمح ثانية للمخزن أن يفكك من الداخل هذا النوع من الإطارات التي تفسد عليه، مع ذلك، الحياة.

يرى الواسولي أن ثمة «مخزنة» النخبة السياسية والمثقفة في المغرب، تلك التي تؤمن «بالانتقال الديمقراطي» ما يشكل العائق الكبير لأسئلة الراهن.

أما النظام فهو يستمر في بناء ذاته ويرتكز، أكثر من السابق لاستمرارية بنيته، حسب الكاتب، على الخرق الدائم لحقوق الإنسان. لذلك ليس من المحتمل بتاتا أن يضحي بعناصر عموده الفقري أي المسؤولين الكبار. لذلك لا يجدر أن يحلم أحد بمحاكمتهم أبدا رغم ما ارتكبوا من فظائع.

غير أن ما شغل ويشغل أغلب الضحايا وعائلاتهم حتى الآن يتلخص، حسب الواسولي، ببساطة في تلبية مطالبهم التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ـ المطالبة بالحقيقة.

ـ المطالبة بالعدالة.

ـ المطالبة بإطلاق سراح كل المختفين الذين ما يزالون على قيد الحياة.

ـ المطالبة بمد العائلات برفات أبنائها.

يرى الواسولي أن العائلات في مطالبها هذه هي أبعد عن أي تسييس معين إذ ترى أن هذه المطالب ليست قابلة لأية مساومة ما، فهي مطالب تقتضيها حتى الطبيعة البشرية نفسها. شيء آخر يراه جديا هو أن نرفع أصواتنا كي لا يتكرر مثل الذي حدث في بلدنا أبدا، أفضل تقدير، يرى الكاتب، أنا نقدمه، ثمة رمزيا، لكل الضحايا، إذ كما كتب فمطالب الضحايا وعائلاتهم لا تخرج عن المتعارف عليه دوليا في باب الحقوق الأساسية للحياة الكريمة.

وبغض النظر عن الأسباب العميقة التي أدت إلى تلك الكوارث التي عرف المغرب طيلة سنوات فإن التغاضي وإخفاء الجلادين وجعل عدم التصريح بأسمائهم الشرط الأساسي لدى كل إدلاء بشهادة لا يدل سوى على علاقة تناغم بين الجلادين والنظام ورغبته في صيانتهم وصيانة صورته القديمة الجديدة في الآن نفسه. ولم يكن دور هيئة المصالحة والإنصاف، دون وعي ظاهر، سوى السقوط في إبراز هذه الخلاصة وإن كان هدفها الأصلي هو امتصاص المطالبة وإسكاتها.

اللجنة ودورها

تتكرر (في ص 53) من الكتاب نفس الانتقادات، إذ كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية في بلد تتركز فيه كل السلط في يد مؤسسة واحدة كما يقول، خاصة أن عمل هيئة الإنصاف والمصالحة لم يكن بوسعها أن تضع موضع تساؤل تلك المؤسسات.

يخلص إذن إلى كون هذه الهيئة لا تقوم سوى بدور الوسيط الذي يسعى إلى نوع من التوازن الذي يرى أن الرغبة في تسوية كل ملفات الخرق الفظيع لحقوق الإنسان بالمغرب آتية من إرادة النظام أي من المؤسسات التي ارتكبت بنفسها تلك الجرائم.

ولما أنهت هذه الهيئة مهامها كما أرادتها أو كما أريد لها فقد انتهى مشكل الملفات المتعلقة بخرق حقوق الإنسان بالمغرب، ما دامت أيضا مسندة دائما إلى الأمس وإلى عهد الحسن الثاني. الذين يعترضون على ذلك أو يرون الأمر خلاف ذلك ليس يعدم النظام تهما تلفق لهم أقلها أنهم مجرد عصابات تريد أن تثير الفوضى ولا ترغب في أن تسير عربة الديمقراطية إلى أمام!!

أما النظام فقد أراد فقط أن يكف الرأي العام الوطني والدولي عن الحديث عن كل تلك الخروقات القانونية التي لم يكن بوسعه أن ينكرها أو أن يخفيها ويسحب بالتالي تلك الورقة من الأيدي بعد كل التمويه الذي مارسه بهذا الشأن.

أما المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والعدالة فهو مشكل من ضحايا القمع وعائلاتهم وقد تم إنشاؤه بعد اعتراف النظام بالجرائم التي اقترفها في حق الذين عذب والذين غيب واختطف قسرا. النظام أراد أن يختزل الأمر في مجرد عملية تعويض كما ذكرت في السابق غير أن هذا المنتدى الذي وقف بالمرصاد لهذه الفكرة طالب بمحاكمة كل أولئك الذين ارتكبوا تلك الجرائم ضد الإنسانية.

يصل الواسولي إلى نقطة مهمة ومعقدة في الآن نفسه، الجرائم التي ارتكبت في المغرب ارتكبت باسم نظام سياسي من أجل الحفاظ عليه فكيف يمكن أن تطرح فكرة محاكمة هؤلاء دون أن يوضع النظام موضع تساؤل ودون أن يهز هذا التساؤل النظام نفسه. يرى الكاتب أن ليس يوجد ثمة نظام سياسي في العالم وجد حلا لمثل هذا الأمر، أن نفك إشكالية محاكمة المسؤولين عن الجرائم داخل نفس النظام.

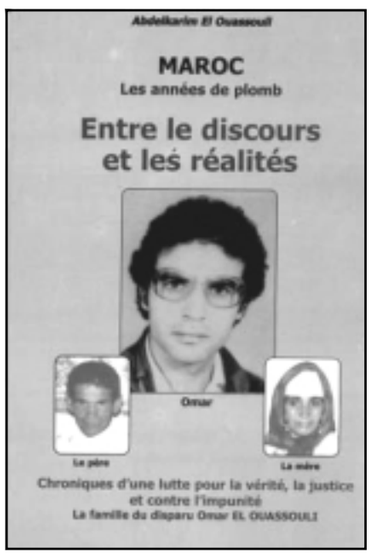

في آخر الكتاب يعود الواسولي إلى أخيه عمر الذي اختفى منذ سنة 1984 بمدينة أكادير حيث كان يشتغل بمكتب الأبحاث I.T.E.C.O والذي لم تعلن عائلته عن اختفائه إلا بعد مضي خمس سنوات، لأنها اعتقدت أن الأمر لم يكن سوى بسبب دخوله في النضال السري ولما لم تبدر منه أية إشارة، خاصة وأن المغرب قد عرف في تلك الفترة، في ظروف سياسية دقيقة، إفراجا عن كثير من المعتقلين السياسيين في 1989 إضافة إلى الإفراج عن أكثر من 400 معتقل سياسي سنة 1994 والمرفقة بعفو عام، غير أن أثر عمر الواسولي ظل مخفيا.

لقد تعرضت عائلته بالتالي لشتى صنوف المشاكسة والكذب من طرف المخزن وأجهزته حتى أن هيئة المصالحة والإنصاف نفسها قد أكدت أن الواسولي ما يزال على قيد الحياة، غير أن الأكاذيب السالفة التي صنعها النظام على أساس أن عمر يتواجد بالخارج ليست تثبت قط، فالعائلة وعموم المناضلين الحقوقيين يريدون أن يعرفوا أين هو عمر.

صحيح أن النظام بعد كل الترتيبات التي أنجز كي يبرئ ذمته من تواجد مختطفين ومعتقلين بعد، سيجد نفسه أمام موقف صعب لو يفرج عن عمر الواسولي وغيره، خاصة وأن إشاعات كثيرة، ليست مؤكدة، تقول انه قد تعرض لاختلال ذهني، لربما بسبب التعذيب!

كتاب الواسولي كتاب مطلبي، إضافة إلى انتقاده هيئة المصالحة والإنصاف فقد عبر فيه عن موقفه السياسي من النظام المغربي وكون المغرب الجديد والبناء الديمقراطي ليسا سوى افتراء وأن المخزن ما يزال على عهده يفرض الحصار على الصحافة الحرة ويقتل تحت التعذيب في مخافر الشرطة وغيره ما أكد على كون كل هذا يجب أن يتوقف منذ الآن.

الواسولي يتناول موضوعا مهما ما لم يجنبه الوقوع في التكرار مرارا ولعل ذلك من طبيعة الخطاب المطلبي بغض النظر عن سداد النظرة السياسية إلى واقع النظام المخزني بالمغرب والرغبة الملحة في انبثاق ديمقراطية حقيقية.

* كاتب وشاعر مغربي يقيم في فرنسا.

«المغرب أيام القمع الأسود : بين الخطاب والحقائق» لعبد الكريم الواسولي صدر بالفرنسية/,2006

«فلسطين والحقيقة التاريخية» لقاسم الشواف:

كتاب مهم يهدف لابعاد الباحثين العرب عن المرويات التوراتية.. وتاريخ فلسطين ليس في المرويات

كل التواريخ عن استيلاء العبرانيين القدماء على ارض فلسطين وتوزيعها على الاسباط لا سند تاريخي له

عرض وتقديم: جميل يونس *

■ صدر عن دار الساقي في بيروت، قبيل الاعتداء الغاشم على لبنان كتاب للباحث العراقي قاسم الشواف تحت عنوان: «فلسطين ـ التاريخ القديم الحقيقي» يستعرض تاريخ الارض الفلسطينية منذ ما قبل التاريخ وحتى نهاية الخلافة العباسية.

وعن هذا الكتاب يقول المؤلف في مقدمته: «ان ما سوغ تأليف هذا الكتاب عن فلسطين، هو ضرورة ابعاد الباحثين العرب عن اعتماد المرويات التوراتية، وكأنها تاريخ لفلسطين، نناقشه ونسعى لدحضه وفي ذلك عقم وضياع للوقت». كما يعتبر ان تاريخ فلسطين الحقيقي ليس في المرويات، لانها ليست كتاب تاريخ وكل ما تدعيه لأسسها التاريخية، لا تاريخية له.

ارض فلسطين وما جاورها من مناطق الهلال الخصيب بما في ذلك الشاطئ الكنعاني، بوابته الغربية على عالم المتوسط، تم اشغالها منذ الألف العاشر لما قبل الميلاد، حين بدأ التمركز على تلك الارض، وبنيت عليها المساكن الاولى واستقرت نهائيا حين تمكنت من تدجين الحيوان وتدجين الحبوب وممارسة الزراعة وبدأ عند ذلك بناء المدن وتنظيم المجتمع وبناء الحضارة التي عرفتها المنطقة وعرفتها ممالك ـ المدن في بلاد ما بين النهرين، منذ الألف الثالث قبل الميلاد كما عرفتها مصر الفرعونية.

جميع ما عرفته فلسطين، أي تاريخها الحقيقي، يستقيه الكتاب من النصب التذكارية وجدران المعابد ومكتشفات الحفريات الأثرية المكتوبة وهي التي تشكل بالنسبة للتاريخ، حقائق لم تحور ولم تزور عبر القرون.

نقب التوراتيون الاجانب في أرض فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر بقصد اثبات صحة المرويات التوراتية ولم يوفقوا في مسعاهم. اما الصهيونية التي احتلت ارض فلسطين واسست عليها دولة اسرائيل، فقد حفرت وسبرت في كافة المناطق، لاثبات ما قدمته لها المرويات ولم يثبت لها ذلك ايضا. حتى الان بعض منقبيهم اعترف بهذه الحقيقة.

اما الحقيقة، كما يوضحها الكتاب، فهي بالاضافة الى المكتشفات الاثرية التي قدمتها ارضها مثبتة قدم كنعانيها، فان وثائق خارجية فرعونية مكتوبة تعرف منذ بداية الألف الثاني لما قبل الميلاد باسماء الملوك والامراء الذين تولوا ادارة مختلف مناطقها.

يشير الكتاب ايضا الى انه ابتداء من الربع الاول من الألف الثاني، اي منذ عام 1750 ق.م. عرفت مصر حركة سكانية قادمة من فلسطين، دخلت مصر عبر الدلتا واسست في شمالها ووسطها، ممالك عرفت تحت تسمية ممالك حكم الهكسوس وهم من كنعانيي فلسطين الذين تفاعلوا ايجابيا مع الحضارة المصرية وبنوا المدن وحكموا مدة لا تقل عن مئتي سنة.

اما الصورة الحية الثالثة التي يقدمها الكتاب، عن ممالك فلسطين وحكام فلسطين خلال ما عرف بفترة العمارنة في مصر، اي ابان حكم كل من فرعوني مصر امينوفيس الثالث والرابع (أخناتون)، ثم عرضه بالتفصيل عبر مراسلات تل العمارنة التي تعود الى القرن الرابع عشر قبل الميلاد وتمثل صورة حية لما كانت عليه ممالك فلسطين وممالك الساحل الكنعاني حتى مملكة اوغاريت في اقصى شماله. كما تشير الى احداث التمرد، الذي اطلق آنذاك من قبل الزعماء المحليين، بقصد التحرر من النفوذ المصري، الى ان ظهر الخطر الحثي، وتم تقاسم السلطة على الساحل بين مصر والامبراطورية الحثية.

في بداية القرن الثاني عشر ق.م، عرفت البلاد هجرات من عرفوا بشعوب البحر المدمرة آتية من اقصى الشمال ومن المتوسط، وكان ذلك سببا في زوال الامبراطورية الحثية وهدم اوغاريت وزوال عدد كبير من ممالك الشاطئ الكنعاني، واستقرار مجموعات «الفيليست» الآتية من البحر، على الساحل الجنوبي المتوسطي، وهم الذين اعطوا اسمهم لفلسطين وامتزجوا بالسكان الاصليين وتفاعلوا معهم ودافعوا بدورهم عن فلسطين وورثوا عداء المرويات التوراتية.

يتضح من كل ذلك ان فلسطين لم تفرغ قط من شعبها، وان عرفت هجرات داخلية وخارجية، تفاعلت معها واصبحت جزءا من نسيج شعبها. بداية عصر الحديد الحديث اي حوالي 1200 ق.م، هي الفترة التي اختارتها المرويات التوراتية، للادعاء بأنها حتلت ارض فلسطين التي وعد بها يهوه شعبه، وكأن فلسطين كانت فارغة من البشر، وكما يقول المؤلف: «فارغة من البشر تنتظر قبائل يهوه التي خرجت من الصحراء، وفقا للمرويات بعد ضياع مدة اربعين عاما، وتمكنت بقلة من البشر من احتلال كامل ممالك فلسطين!» كل ذلك لم يحدث تاريخيا ولا اثبات عليه وهو عبارة عن اسطورة وكذلك هو وجود انقسام بين مملكتين بعد حكم ما عرف بمملكة داود وسليمان وامبراطوريتهما، هو ايضا لا صحة له، على اعتبار، كما يوضح ذلك الكتاب، ان المملكتين والمزعومتين لم تكونا قط موحدتين.

يوضح الكتاب ايضا، ان فلسطين، كسائر مناطق الساحل، قامت عليها ممالك متعددة، وما عرف بمملكة «الشمال الفلسطينين» كان مركزها الديني (بيت ايل) والسامرة عاصمتها وكانت كنعانية المعتقد، كسائر ممالك الساحل مثال غزة وصور وصيدون وجبيل وصومور واوغاريت. ومملكة السامرة هي التي لم يبخل كتبة المرويات التوراتية، حتى بعد زوالها في التعبير عن كرههم لها حكما، كرهوا ايدوم ومؤاب وعمّان وكرهوا السامرة ايضا لانها دخلت في حلف مع دمشق وحماة ضم 12 ملكا لمجابهة حملة شلمنصر الثالث في عام 853 ق.م. واستمر الحقد حتى بعد خضوعها لآشور وازدهارها.

عرفت السامرة على يد سرجون الثاني عام 715 ق.م، نقل عدد كبير من سكانها الى انحاء الامبراطورية الآشورية واسكان اربع قبائل عربية تم اخضاعها في البادية.

اما ما عرف «بمملكة الجنوب الفلسطيني»، فيشير الكتاب، الى انه في عام 729 ق.م، وللمرة الاولى ذُكرت جزية كانت تقدم ؟؟ الثالث من قبل كل من بلد (عسقلانو) و(اورومو) و(غزاتو) و(ياؤدو) في الجنوب الفلسطيني.

قام بعد ذلك سنحريب، في عام 701 ق.م، بانقاذ ملك (عقرون) الذي كان مرتبطا بقسم مع آشور الى (حزاقياؤ) من بلد (ياؤدو) وتم طلب مساعدة مصر حين عرف المتمردون ان سنحريب كان في طريقه اليهم لتحريرهم، وفعلا جاءت مصر لمساعدتهم وكان الانتصار لآشور وتم تحرير خاري، ومحاصرة (حزاقياؤ) في «اور شاليمو» «مدينته الملكية» وسُلخت عنه اماكن وضعت تحت ادارة (غزاتو) وهنا يضيف الكتاب، ان تلك كانت المرة الاولى، التي يتم معها ذكر (اورشاليمو) وكان ذلك في نص عام 701 ق.م، مع ان جميع المدن التي كانت حولها، ورد ذكرها مرارا في النصوص المتعددة السابقة التي اثبتها الكتاب. ويستنتج المؤلف ان اورشليم لم تكن لها اهميتها آنذاك مع انه ورد ذكرها في نصوص اللعنات المصرية التي تعود الى بداية عام 1900 ق.م، وكذلك في مراسلات تل العمارنة خلال القرن الرابع عشر وذلك قبل ظهور بني اسرائيل حسب المرويات التوراتية.

كما يذكر الكتاب، بانه ورد في النص الآشوري ان سنحريب «عاصر حزاقياؤ» ملك (أوروشاليمو) كعصفور في قفصه» ويستنتج ان هذا القفص لم يكن يتعدى المقر العائلي المقام على جبل (الأوفل) مما يعني ان اورشليم عام 700 ق.م، لم تكن لها اهمية المدينة، كما انه بشكل خاص لم يعثر على اي اشارة الى معبد اورشليم، اي المعبد الاول الذي بناه سليمان وفاخرت المرويات بعظمته، ثم يتساءل المؤلف اذا ما كان بناء معبد سليمان هو ايضا اسطورة كما كانت امبراطورية داود وسليمان؟

اما اسرحدون فانه في عام 673 ق.م حين قرر بناء قصره في نينوى طلب من بين من طلب، منهم 12 ملكا من ساحل المتوسط، طلب منهم تزويده بالمواد اللازمة، الرخام والاخشاب وتسليمها في نينوى وتم ذلك فعلا وفقا للنص، ومن بين الملوك ملك مدينة (ياؤدو) (ميناسو)، وهنا ايضا لم يرد اسم اورشليم.

في عام 639، كما يعرض ملحق في الكتاب توج الطفل (جوزياس) توج ملكا على (اورشليم) وهو لا يتعدى الثماني سنوات وكان تحت تأثير كاهن عهد بتربيته «كما يجب» متحليا بالتعصب الاعمى ومؤمنا بقدرة الإله يهوه، فحاول مع كاهنه محاربة بقية الآلهة ونشر عبادة يهوه على كامل ارض فلسطين بقصد السيطرة عليها في حلم ايديولوجي. وخلال حكمه فقط تم ابتداع اسطورة المرويات التوراتية كمرحلة تأسيسية استكملت خلال السبي الى بابل وفيما بعده واستثمرتها الحركة الصهيونية لمصلحتها.

ثم عرف عام 597 ق.م، احتلال ما عرف بمملكة يهودا واسر ملكها (يواكين) ونقله الى بابل، وقد تابع الكتاب اثره في بابل بعد اسره اذ ورد اسمه على لائحة توزيع المواد الغذائية في القصر.

يلي ذلك الفترات الفارسية ثم المقدونية مع الاشارة الى ان غزة وصور وحدهما قاومتا دخول الاسكندر المقدوني. اما العهد الروماني في فلسطين فقد عرف تمرد اقلية يهودية متطرفة حاولت الاعتراض على كون معبد القدس الذي بناه هيرود الايدومي المعين من قبل روما، انفتح على جميع المعتقدات كما كانت جميع معابد البلاد الكنعانية وشمل اعتراضهم اقامة تمثال الامبراطور الروماني المؤله في المعبد. ادى ذلك بالنتيجة الى هدم المعبد وتحويل القدس الى عاصمة رومانية منع اليهود من التمركز فيها. ينتهي الكتاب بعرض ما عرفته فلسطين خلال المرحلة البيزنطية يليها الفتح العربي الاسلامي مقدما تلخيصا عنه.

اما ما يمكن استنتاجه من المواضيع المهمة التي وردت في هذا الكتاب هو انه لاول مرة يعرض تاريخ فلسطين على حقيقته ودون الاعتماد على المرويات التوراتية الاسطورية ويتضح من قراءته، ان كل ما روي عن استيلاء العبريين القدماء على ارض فلسطين في القرن الثاني عشر وتوزيع ارضه على الاسباط وتأسيس مملكة موحدة بين الشمال والجنوب في فلسطين والتحدث عن عظمة داود ومدينته وامبراطوريته «من النيل الى الفرات» لم يكن له اي سند تاريخي وينطبق ذلك ايضا على حكم سليمان، وقد اثبتت الوثائق التاريخية ان جزئي فلسطين الشمالي والجنوبي لم يكونا قط موحدين في الزمن المزعوم لحكم داود وسليمان وان البون كان شاسعا في ذلك الوقت بين المنطقتين في الشمال كان منفتحا وغنيا ومتقدما حضاريا وكان كنعاني المعتقدات بينما كان الجنوب في بداية القرن السابع لما قبل الميلاد فقيرا ومتخلفا وكان يجهل الكتابة والادارة المركزية حتى نهاية القرن السابع حين ابتدعت فكرة المرويات التوراتية تعبيرا عن مطامع استيلائه على ارض فلسطين، توبعت فصول كتابتها خلال فترة السبي الى بابل وما بعده وعدلت وطورت مرارا لملاءمتها مع ما يخدم تلك المطامع.

واخيرا فان هذا الكتاب المعتمد على الوثائق القديمة الثابتة، التي وحدها لها الحق في ان تتكلم على كل قارئ عربي ان يطلع عليه وذلك انصافا التاريخ ولأرض فلسطين ولشعب فلسطين.

* كاتب عراقي يقيم في باريس.